

## ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (٢٠٢١-١١٧٢)ـ(٧)

الصادر في الدعوى رقم (٢٠٢٠-٨٧-٣٢٧)ـ(٧)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة  
القيمة المضافة في مدينة جدة

### المفاتيح:

ضريبة القيمة المضافة - المدة النظامية - غرامة مخالفة أحكام النظام واللائحة - عدم حضور المدعي أو من يمثله في جلسة ثبت تبلغه بها دون عذر قبله الدائرة يجب الفصل في الدعوى إن كانت مهيئة للفصل - قبول الدعوى شكلاً لتقديمها خلال المدة النظامية - رفض اعتراف المدعي.

### الملخص:

اعتراف المدعي على قرار الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة على مخالفة أحكام النظام واللائحة - ردت الهيئة بأنه بفحص الفواتير المبسطة التي يقدمها المدعي أثناء الحملة الميدانية للتأكد من سلامته تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وبعد المعاينة تبين مخالفته للنصوص النظامية حيث لم يقم المدعي بتحصيل الضريبة من المستهلك النهائي بالنسبة المنصوص عليها نظاماً، وبعد التثبت من المخالفة قامت الهيئة بفرض غرامة عليه - دلت النصوص النظامية على أن الدعوى إذا قدمت من ذي صفة، وخلال المدة المقررة نظاماً، يتبعن قبول الدعوى شكلاً، وأن عدم حضور المدعي أو من يمثله في جلسة ثبت تبلغه بها دون عذر قبله الدائرة يجب الفصل في الدعوى إن كانت مهيئة للفصل - ثبت للدائرة: عدم حضور المدعي ولا من يمثله دون عذر رغم ثبوت تبلغه نظامياً، وأن المدعي اعترف بالخطأ وصحة إجراء المدعي عليها - مؤدى ذلك: قبول الدعوى شكلاً - رفض اعتراف المدعي - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

- المادة: (٢/٢)، و(٤٠) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٠٢ هـ.

## الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد: في يوم الأحد بتاريخ ١٤٢١/٠٧/١١هـ الموافق ٢٠٢١/١٢/١١ اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة،...وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٢٠٢٠-٣٢٠٨٧) بتاريخ ٧-٣-٢٠٢٠م بتاريخ ١٢/٠٢/٢٠٢٠م.

تلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... ( سعودي الجنسية ) هوية وطنية رقم (...) بصفته مالكاً لمؤسسة (... لبيع الجوالات وصيانتها) سجل تجاري رقم (...) تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعتراضه على قرار المدعي عليها بفرض غرامة على مخالفة أحكام النظام أو اللائحة بمبلغ وقدره (١٠٠٠٠) ريال، ويطلب إلغاء الغرامة المفروضة.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجبت على النحو الآتي: "قام ممثلو الهيئة بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٨ بالشخص على موقع المدعي وفحص الفواتير المبسطة التي يقدمها، وذلك أثناء الحملة الميدانية للتأكد من سلامنة تطبيق أحكام نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وبعد المعاينة تبين مخالفته للأحكام الواردة في الفقرة الأولى من المادة الخامسة والعشرون من الاتفاقية الموددة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي جاء فيها: تطبق الضريبة بنسبة أساسية قدرها ٥% من قيمة التوريد أو الاستيراد ما لم يرد نص للإعفاء أو فرض نسبة الصفر على ذات التوريد في هذه الاتفاقية. وجاء أيضًا في المادة الثانية من نظام ضريبة القيمة المضافة أنه: دون إخلال بما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة تفرض الضريبة على استيراد وتوريد السلع أو الخدمات، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية والنظام واللائحة. ٢- تطبق الضريبة بنسبة أساسية قدرها (١٥%) من قيمة التوريد والاستيراد...، حيث لم يقم المدعي بتحصيل الضريبة من المستهلك النهائي بالنسبة المنصوص عليها نظاماً. وبعد التثبت من مخالفة المدعي للأحكام نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية لما تم تبيانيه أعلاه، قامت الهيئة بفرض غرامة عليها بقيمة (١٠٠٠٠) ريال سعودي على المدعي بناءً على الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والأربعون من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي جاء فيها: يعاقب بغرامة لا تزيد عن (٥٠٠٠) خمسين ألف ريال كل من: ٣- خالف أي حكم آخر من أحكام النظام أو اللائحة. بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب الحكم برفض الدعوى".

وبعرض مذكرة المدعي عليها الجوابية على المدعي أجاب على النحو الآتي: "كنا في اعتراضنا لدى هيئة الزكاة والدخل قمنا بتوضيح أن الفواتير محل الغرامة كانت سجلت من العامل بالخطأ وتم اكتشاف هذا الخطأ لاحقاً وقمنا بتعديل هذه الفواتير وأثناء زيارة ممثل هيئة الزكاة والدخل لم يكن الشخص المسؤول عن الفواتير والمطاسبة متواجد حتى يقوم بتوضيح الأمر لممثل هيئة الزكاة والدخل وقد وضحنا كل هذه الأمور في اعتراضنا لدى هيئة الزكاة والدخل وقمنا بإرفاق الفواتير بعد التعديل".

وفي يوم الأحد بتاريخ ١٤٢١/٠٧/١١هـ الموافق ٢٠٢١/١٢/١١، افتتحت الجلسة الأولى للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن

بعد استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ١٤٤١/٠٤/٢١هـ؛ في تمام الساعة السادسة مساءً للنظر في الدعوى المقامة من ... ضد المدعي عليها، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر ... ( سعودي الجنسية ) بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته ممثلاً عن المدعي عليها بموجب خطاب التفويف رقم (...) وتاريخ ... والصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، ولم يحضر المدعي أو من ينوب عنه على الرغم من تبلغه نظاماً، وبسؤال ممثل المدعي عليها عن رده أجاب بالتمسك بما ورد في مذكرة الرد. وبعد فحص الدائرة لكافة المستندات المرفقة بملف الدعوى، ودراسة دفع المدعي عليها، ولصلاحية الدعوى للفصل فيها وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من قواعد عمل وإجراءات لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية. عليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة، تمهداً لإصدار القرار.

## الأسباب

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٣٠) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م / ١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٦/١١هـ، وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المدعي يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة مخالفة النظام أو اللائحة وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م / ١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١هـ، وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروعًا بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخطار به وحيث أن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ برفض اعتراضه أمام المدعي عليها بتاريخ ٢٢/٢٠٢٠م، وقيدت دعواها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بتاريخ ١٧/٢٠٢٠م، مما تكون معه الدعوى قد قدّمت خلال المدة النظامية واستوفت أوضاعها الشكلية ومما يتطلب معه قبول الدعوى شكلاً.

من حيث الموضوع: فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة أن غرامة الضبط الميداني لمخالفة أحكام نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية بمبلغ وقدره (١٠,...) ريال قد صدرت في حق المدعي نتيجةً لعدم تحصيل المدعي النسبة الأساسية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية وقدرها (١٥%) من قيمة التوريد أو الاستيراد، وحيث أن المدعي عليها لم تقدم محضر الضبط الميداني ولم تقدم الفواتير محل الخلاف، إلا أن المدعي اعترف بالخطأ حيث ذكر في مذكرة ردّه "الموظف المسؤول قام بتسجيل نسبة

الضريبة بالخطأ على الفاتورة بدلاً من 10% " أيضاً جاء تأكيد ذلك من خلال ردّه على المذكرة الجوابية للمدعي عليه حيث ذكر "سجلت من العامل بالخطأ وتم اكتشاف هذا الخطأ لاحقاً وقمنا بتعديل هذه الفواتير"، وحيث أن المرة مؤاخذ بإقراره وبناءً على تأكيد أنه تم تحصيل الضريبة بنسبة 0% بدلاً من 10% أي أنه حصلها بنسبة أقل من المنصوصة نظاماً مما يخالف الفقرة (٢) من المادة (٢) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على أنه: " طبق الضريبة بنسبة أساسية قدرها 10% من قيمة التوريد أو الاستيراد، ما لم يرد نص للإعفاء أو فرض نسبة الصفر -بناءً على أحكام النظام واللائحة- على التوريد ذاته". ويترتب بناءً عليه غرامة مالية استناداً على المادة (٤٠) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على أنه "يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف ريال كل من: ٣- خالف أي حكم آخر من أحكام النظام أو اللائحة". الأمر الذي يثبت معه صحة إجراء المدعي عليها.

## القرار

عليه، وبناءً على ما تقدم عملاً بأحكام الاتفاقية الموحدة ونظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية وقواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية قررت الدائرة بعد المداولة بالإجماع:

- رد دعوى المدعي لثبوت صحة قرار المدعي عليها بفرض غرامة الضبط الميداني للمخالفة محل الدعوى.
- صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة أيام يوماً موعداً لتسلیم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم ثلاثة أيام يوماً أخرى حسبما تراه، وألطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثة أيام يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلیمه، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وصل اللهم وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،